

البرجوع ابل احكام المر رقم 75/74 ملؤرخ يف 12/11/1975 املتضمن اعداد مسح الاثنيا: قاعدة الشر النسب للشهر – قاعدة الشهر املسبق – ال ميكن للمحافظ العقاري اجراء شهر اي تصرف وارد على عقار مامل يكن هناك شهر مسبق للمحرر الذي على اساسه مت التصرف يف العقار ابي شكل من اشكال التصرف وهو ما جاء به بص املادة 88 من املرسوم بو المبلغ المالي الذي يمتزم المستأجر بدفعو في مقابل حصولو عى المنفعة. وتقضي م. ق.م. أن بدل الإيجار قد يكون نقدا أو بتقديم أي عمل آخر، في نسبة معينة من المحصول ويجب أن تكون الأجرة حقيقة وجدية بحيث ال تكون مقدارا تافيا يقترب من العدم. ويشترط أن تكون الأجرة معمومة وبذا ما قضت بو م. الإيجار تقديم عمل يجب تقويمو وتقديره في العقد. تعد المدة من العناصر الجهورية في عقد الإيجار ألنو من العقود الزمنية التي تتخذ فبو التزامات وحقوق الطرفين تبعا لمدة العقد، وليذا فقد نصت م. تكون مدة معمومة وبالتالي استبعد المشرع العقود غير المحددة والعقود الأبدية إذ عى أساس بذه المدد رقم 63-76 املتضمن تأسيس السجل العقاري (ال ميكن القيام ابي اجراء لإلشهار يف احتملافة العقارية يف حالة عدم وجود اشهار مسبق او مقارن للعقد او القرار القضائي او شهادة الانتقال عن طريق اشهار مسبق او مقارن للعقد او القرار القضائي او شهادة الانتقال عن طريق الوفاة، يثبت حق املتصرف او صاحب احلق اخري). فالشهر املسبق حيقق الطمأنينة يف املاعالمات العقارية وبني صاحب احلق اخري الوارد على عقار الذي ميكن معرفته بمجرد الطالع على البطاقة العقارية، 2 بعملية الشهار هله احملرات اذ رأى عدم احترام قاعدة الشر املسبق للشهر غري ان هذه القاعدة ال ميكن اعماهلا على كافة احملرات لورود استثناءات عليها: أ. الاستثناءات الواردة املرسوم 63-76 لقد جاءت املادة 89 من املرسوم 63-76 باستثنائيني (تستثنى القاعدة المدرجة يف الفقرة الول من – عند الجراء الول اخلص بشهر احلقوق العقارية يف السجل العقاري والذي مت تطبيقا للمواد 08 – عندما يكون حق املتصرف او صاحب احلق اخري انجتا عن سند اكتسب اترخيا اثبتا قبل اول 63-76 جندها تتعلق إبيداع واثق مسح الراضي على مستوى احتملافة العقارية بعد الانتهاء منلراضي العام قواعد وشروط املتعلقة بلشهر العقاري، والتنظيم الداخلي للمحافظة العقارية يف الفرع الثالث. الفرع الول: املقصود باحتملافة العقارية اول: املدلول اللغوي للمحافظة العقارية 2 احتملافة: تعين حفظ، صيانة، والقائم بعملية احلفظ فيها يسمى احتملافظ العقاري. 1 رحاميية عماد الدين، مرجع سابق، ص243. 2 رامول خالد، صندوق الضمان والكفالة املتبادلة يف عقد بيع التصاميم، مقال منشور يف جملة املفكر، العدد اخلص